

## أقر تقرير لجنة النقل بشأن تعديل بعض مواد قانون النقل البري

## مجلس النواب يقر قانون التعليم العالي

صنعاء / سبأ

أقر مجلس النواب في جلسته المنعقدة صباح أمس برئاسة رئيس المجلس يحيى علي الراعي مشروع قانون التعليم العالي.

و تضمن مشروع القانون سبعة فصول تناولت التسمية والتعاريف ومبادئ التعليم العالي وأهدافه ومؤسسات التعليم العالي والشؤون التنظيمية والرقابية والاستثمار في التعليم العالي والمحفورات والعقوبات كما تضمن أحكاماً ختامية .

وتشير مواد القانون الى مبادئ التعليم العالي التي تقوم على مسؤولية الحكومة عن مؤسسات التعليم العالي من حيث رسم السياسات والتخطيط والتمويل والتنظيم والتطوير والضبط والتوجيه والإشراف والرقابة، والاستقلال الأكاديمي والمالي والإداري لمؤسسات التعليم العالي بما يعزز مكانتها العلمية والبحثية والحرية الأكاديمية والبحث العلمي وفق الدستور والتشريعات

النافذة وثوابت المجتمع .

وتبين مواد القانون ان التعليم العالي حق لكل مواطن توافرت فيه الشروط المطلوبة على أساس المناقصة ومبدأ تكافؤ الفرص التعليمية والالتزام بتنوع نظام التعليم العالي قطاعياً وموسسياً وبرامجياً ، وتفاذي التكرار غير المبرر في مؤسساته وبرامجه التعليمية ومشاركة المجالس العلمية في تحمل مسؤولية اتخاذ القرار وكذا الشراكة بين مؤسسات التعليم العالي ومؤسسات القطاعين العام والخاص للنهوض بالتعليم العالي وتوسيع نطاق انتشاره والرفع المستمر لجودته ، وتشجيع الاستثمار فيه والالتزام بجودة العائد المعرفي في مؤسسات التعليم العالي.

ويهدف قانون التعليم العالي إلى وضع الأحكام والضوابط المنظمة لوظيفة التعليم العالي وإنشاء مؤسساته الحكومية والأهلية والإشراف والرقابة على أدائها وتعميق العقيدة الإسلامية وترسيخ وتأكيد الهوية الوطنية وتنمية القيم الروحية والأخلاقية والإنسانية والحفاظ على التراث الوطني وتنميته والإسهام في إبراز معالمه والارتقاء به وأعداد كوادر بشرية مؤهلة ومتخصصة في حقول العلم والمعرفة المختلفة بما يلبي حاجات المجتمع ومتطلبات التنمية الشاملة .

كما يهدف إلى ضمان حرية العمل الأكاديمي واحترام الرأي الآخر وتعزيز ثقافة الحوار لتنمية الإبداع والتميز والابتكار وصقل المواهب وتعزيز استخدام اللغة العربية في التدريس والبحث العلمي إلى جانب تشجيع البحث العلمي ودعمه ورفع مستواه وتشجيع حركة التأليف والترجمة والنشر في مختلف مجالات المعرفة والإسهام في تنمية المعرفة الإنسانية في مختلف مجالاتها وإكساب الدارسين مهارات التفكير العلمي والإبداعي ومهارات حل المشكلات بما يمكن من إعداد الشباب للأدماج في الحياة العملية في سياق حرية التفكير والتعبير والإبداع .

ويهدف أيضاً إلى تعزيز التعاون العلمي والثقافي والفني والتقني في مجال التعليم العالي والبحث العلمي مع مختلف الدول والمؤسسات العربية والإسلامية والدولية والمساهمة في تطوير خطط وبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجمهورية من خلال الدراسة والتقييم الأكاديمي لها . وتشير مواد القانون إلى ان تنشأ مؤسسات التعليم العالي الحكومية بقرار جمهوري وتضع أحكام هذا القانون وينظم القانون الخاص بها ومؤسسات التعليم العالي الأهلية تنشأ بتعيين نهائي يصدر بقرار من الوزير بناء على موافقة المجلس الأعلى ، وتخضع لأحكام هذا القانون وينظمها القانون الخاص بها .

وتصنف مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي من حيث مستوى وتنوع البرامج التي تقدمها إلى الجامعة والكلية والمعهد والمعهد العالي وأي مؤسسة تعنى بالتعليم العالي وفقاً لقرار إنشائها.

## من مواد مشروع قانون التعليم العالي :

## لا يجوز تضمين اتفاقيات التعاون بين الجامعات اليمنية والجامعات الأجنبية السماح لها بممارسة نشاط التعليم العالي في الجمهورية

## يصدر بتعيين رئيس الجامعة قرار جمهوري بناء على موافقة رئيس الوزراء وعرض الوزير ويختار من بين ثلاثة أعضاء هيئة تدريس يرشحهم مجلس الأمناء

## لمؤسسات التعليم العالي الحق في إبرام عقود مع المؤسسات الحكومية والدولية والقطاع الخاص

تحت أي مسمى ، وفي حالة مخالفة ذلك يعد الاتفاق باطلاً . ويجوز أن تتضمن اتفاقيات التعاون العلمي والثقافي بين الجامعات والكليات والمعاهد العليا الأجنبية ، والمعاهد والكليات والمعاهد العليا اليمنية تبادل الخبرات والأساتذة والزيارات بعرض البحث العلمي والمشاركة في التدريس في البرامج المفتوحة في أي منها . وأكدت مواد القانون أن اللغة العربية هي لغة التدريس في مؤسسات التعليم العالي ولمجلس المؤسسات أن تقر استعمال لغة أخرى للتدريس في التخصصات التي تتطلب ذلك . ويشير القانون إلى ان نظام الدراسة في مؤسسات التعليم العالي هو الدوام الفعلي المنظم ، ولمؤسسات التعليم العالي المفتوح والتعليم عن بعد نظام خاص يصدر بقرار من المجلس الأعلى . وتفرض رسوم مقابل خدمات منح الترخيص الأولى والاعتماد العام والخاص والتخصيص النهائي لإنشاء

إنشائها لمعايير الاعتماد العام والخاص . كما تلزم باستمرار متابعة أدائها بمعايير ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي المقرر ، ولا يجوز للجامعات والكليات والمعاهد العليا الأجنبية ممارسة التعليم العالي في اليمن سواء بنظام الاندماج أو الانتساب أو التعليم المفتوح أو التعليم عن بعد إلا إذا كانت معترفاً بها في بلد إنشائها وعبر فروع لها تؤسس في الجمهورية وأن تكون حاصلة على ترخيص بمزاولة التعليم العالي من الوزارة وفقاً لأحكام هذا القانون والقوانين النافذة . ونص على أن تعامل الجامعات والكليات والمعاهد العليا والأكاديميات الأجنبية التي ترغب في فتح فروع لها في اليمن وفقاً لأحكام قانون الجامعات والمعاهد العليا والكليات الأهلية ولتأخره التنفيذية . ولا يجوز تضمين اتفاقيات التعاون المبرمة بين الجامعات والمعاهد العليا والكليات اليمنية ( الحكومية والأهلية والخاصة ) والجامعات والكليات والمعاهد العليا الأجنبية السماح لها بمزاولة نشاط التعليم العالي في الجمهورية

ويشتمل التعليم العالي على ثلاثة مستويات: التعليم دون الجامعي ويبدأ بعد المرحلة الثانوية ولمدة لا تقل عن عامين دراسيين (أو أربعة فصول دراسية على الأقل) ولا تزيد على ثلاثة أعوام دراسية (أو ستة فصول دراسية على الأقل) ، ويمتخ الخريج شهادة دبلوم متوسط . الدراسة الجامعية الأولى: ومدة الدراسة فيها لا تقل عن أربع سنوات دراسية (أو ثمانية فصول دراسية، على الأقل) بعد المرحلة الثانوية ويمتخ الخريج الشهادة الجامعية الأولى (البكالوريوس أو الليسانس) .

والدراسات الجامعية العليا حصراً في الجامعات، وتكون بقصد الحصول على شهادة أو درجة علمية بعد الشهادة الجامعية الأولى (دبلوم الدراسات العليا - الماجستير - الدكتوراه) وأفادت مواد وأحكام القانون أن تعمل مؤسسات التعليم العالي "حكومية وأهلية" على تحقيق أهداف التعليم العالي وتحدد القوانين المنظمة لها الوظائف والمهام المناطة بها. وتخضع مؤسسات التعليم العالي الحكومية والأهلية في

مؤسسات التعليم العالي الأهلية ، ومقابل معادلة الشهادات أو تصديقها ، وتحدد مقاديرها بلائحة خاصة تصدر بقرار من رئيس الوزراء بناءً على عرض الوزير . ويضخ مالكو مؤسسات التعليم العالي الأهمية للالتزامات الناشئة عن تطبيق قانون العمل إزاء جميع العاملين في تلك المؤسسات . وتبين مواد وأحكام القانون أن يصدر بتعيين رئيس الجامعة قرار جمهوري بناء على موافقة رئيس مجلس الوزراء وعرض الوزير ، ويختار من بين ثلاثة أعضاء من هيئة التدريس يرشحهم مجلس الأمناء . ويشترط في رئيس الجامعة الحكومية أن يكون حاصلاً على درجة الدكتوراه ومرتباً الأستاذية مع عشر سنوات خبرة في العمل الأكاديمي والإداري في جامعة معتمدة بعد الدكتوراه .

وحدد القانون مدة رئيس الجامعة بأربع سنوات قابلة للتجديد ولمرة واحدة .. لافتاً إلى أن الدولة تشجع المشروعات الخاصة في مجال التعليم العالي في إطار سياستها العامة وينظم إنشاءها ومراقبة أدائها قانون خاص بها .

ويمنح القانون الحق لمؤسسات التعليم العالي في إطار المناقصة أن تبرم مع الهيئات والمؤسسات الحكومية والقطاع الخاص والمؤسسات الدولية عقوداً بشأن بعض أنشطة البحث والدراسات والخدمات الاستشارية وغيرها وأن تسوق منتجات أنشطتها المتأدية من أعمال الخدمات ، وأن تستغل براءات الاختراع بما لا يتعارض مع الدستور والقوانين النافذة .

وتقوم مؤسسات التعليم العالي الأهلية بجمع مستوباتها على مبدأ الفصل بين الإدارة والملكية ويتولى القانون الخاص بها ولائحته التنفيذية تحديد مهام مجلس الأمناء والمجالس الأكاديمية ومهام رؤساء تلك المؤسسات بما لا يتعارض مع أحكام هذا القانون . من جهة أخرى أقر المجلس تقرير لجنة النقل والاتصالات بشأن تعديل بعض مواد قانون النقل البري الصادر برقم (33) لسنة 2003م، فيما استعرض المجلس تقرير لجنة الصحة العامة والسكان عن نتائج زيارتها الميدانية لمحافظة عدن - لحج - أبين - الحديدة - حضرموت) بشأن حمى الدنغ .

وكان المجلس قد استهل جلسته باستعراض محضر جلسته السابقة ووافق عليه وسياصل أعماله اليوم الثلاثاء بمشيئة الله تعالى.

## حضر افتتاح المرحلة الأولى من المشروع

## الراعي يدين المرحلة الثانية من مشروع تنمية القدرات المؤسسية لمجلس النواب

صنعاء / سبأ

حضر رئيس مجلس النواب يحيى علي الراعي الحفل الختامي التكريمي لاختتام المرحلة الأولى وتنشيد المرحلة الثانية من مشروع تنمية القدرات المؤسسية لموظفي مجلس النواب الذي ينظمه المجلس بالتعاون مع المركز الكندي للتدريب وتنمية القدرات ضمن تنفيذ برنامج الرئيس الصالح لتنمية المهارات الإبداعية للقيادات الشبابية.

وفي الحفل الذي حضره رئيس مجلس النواب كلمة بهذه حقوقه والجهود التي بذلها خلال فترة الدورة ، داعياً كافة المشاركين في الدورة إلى الاستفادة القصوى من العلوم والدروس والتعاريف العلمية النظرية التي تلقوها خلال هذه الفترة والتعبير عنها بشكل واع في سياق الممارسة العملية اليومية بما يسهم في تحسين الأداء الوظيفي في مجال العمل البرلماني بشقيه التشريعي والرقابي .

وأكد رئيس مجلس النواب الأهمية التي تكسبها مسألة تنمية القدرات المؤسسية والمعرفية والقيادية للكوادر الوظيفية من أجل تحسين جودة العمل للوصول إلى أداء أكثر فاعلية كما ونوعاً .

ونوه رئيس مجلس النواب بان التجربة البرلمانية تتطور باستمرار وإنجازاتها تتوسع وأن قيادة المجلس يسبق اهتمامها بالجانب التشريعي في إطار النهج السياسي الوطني الديمقراطي لبلداناً فأنها تهتم كذلك بتطوير البنية التحتية لهذا الصرح الديمقراطي ، لافتاً إلى ان الأولوية في اهتمام قيادة المجلس تتمثل في تنمية وعي ومهارات ومدارك الكادر البشري الوظيفي باعتبار الإنسان هو مفتاح التنمية الشاملة في مختلف المجالات وهنفيها الأساسي .

وأشار يحيى علي الراعي إلى ان القيادة السياسية بزعامة فخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية حفظته الله تولى مجال تأهيل الشباب المكافحة الكبيرة ضمن السياسات العامة للدولة وبرامجها التنموية المختلفة لما لذلك من أثر فعال في التغلب على كافة التحديات السياسية والتنموية والثقافية ، مشيداً بجهود المركز الكندي للتدريب وتنمية القدرات الذي يمد جسور التعاون مع العديد من المؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني وكذا مجلس النواب .

وأشار رئيس مجلس النواب إلى ان بناء الوطن واجب مقدس يتحمله الجميع ، ولا ينال شرف استحقاقه إلا المخلصون من أبنائه ، فضلاً عن كونه مسؤولية فردية وجماعية تكاملية وتضامنية تتطلب تضاهف الجهود المشتركة من أجل تحقيق المزيد من المكاسب والمنجزات التنموية الشاملة . وفي الحفل الذي حضره عدد من أعضاء مجلس النواب وإمينة عبدالله أحمد صوفان ورؤساء الدوائر بالأمانة العامة وجمع من موظفي المجلس الذي حضره رئيس المجلس الكندي للتدريب وتنمية القدرات إسما عيل الجبري كلمة أشار فيها إلى البرامج التي ينفذها المركز وأهدافها الإستراتيجية



الراعي خلال توزيع الشهادات التقديرية على المتدربين

رئيس مجلس النواب يلقي كلمة في الحفل



ولفتت إلى أن بناء الإنسان القادر على التعامل مع التغيرات الحديثة هو أساس النجاح في ظل القوة المعرفية إذ لم تعد تقدر ثروات الشعوب بثرواتها الطبيعية فحسب بل أصبحت تقدر بثرواتها من القوة البشرية المتعلمة وإداريين ومهنيين واختصاصيين وموظفين تنفيذيين هو العصر الأساسي والعمود الفقري للنهوض بالوطن سواء في مراحل الإعداد أو التنفيذ أو التقييم .

وأضافت أن هذا لا يأتي إلا بالتدريب ، لذا يجب على المؤسسات أن تجعل التدريب ركناً أساسياً في إستراتيجيتها على المدى الطويل فمهما بلغت الآلات الحديثة من قوة وفعالية لن تكون المنبع الرئيسي للتنمية .

وقالت مدير برنامج الرئيس الصالح إن الاستثمار في الجانب البشري يحتاج إلى وقت طويل إلا ان ثماره تستمر في النضج والعطاء ، ومن هذا المنطلق قام المركز الكندي للتدريب وتنمية القدرات بتبني برنامج تدريبي لمجلس النواب يهدف تحويل الموارد البشرية من طور التعامل مع ردود الفعل إلى المشاركة بفاعلية والمساهمة في اتخاذ القرار ورفع الروح المعنوية وغرس الثقة بالنفس وتحسين جودة الخدمة المقدمة وتنمية السلوكيات الإيجابية واكتشاف القدرات الكامنة لدى المتدربين .

فالتدريب يقلل التوتر الناتج عن نقص المعارف والخبرات والمهارات ويبرز الولاء والانتماء ويبرز الاستقرار والتماكك ويعد موظفين قادرين على شغل المناصب القيادية . فيما ألقى رئيس شؤون اللجان يحيى محمد الشرفي كلمة نيابة عن المتدربين عبر فيها عن شكرهم وتقديرهم

على المناقصات والمزايدات والأمانة العامة للمؤتمر الشعبي العام والسلطة التشريعية ممثلة بمجلس النواب . من جانبها استعرضت مدير برنامج الرئيس الصالح أ. نجاة الوجرة أهداف ومراحل المشروع التدريبي لمجلس النواب الذي يتضمن ست مراحل بالإضافة إلى المشاريع الأخرى التي يتبناها المركز لتنمية القدرات المؤسسية لأكثر من عشرين مؤسسة حكومية وعدد من منظمات المجتمع المدني . وأشارت الوجرة إلى أن الكلفة الإجمالية لتنفيذ برنامج الرئيس الصالح الذي أعده وينفذه المركز الكندي تقدر بأربعة ملايين دولار) والذي سيستمر تنفيذه حتى العام 2014م كبادرة متواضعة من شباب الوحدة لباني اليمن الجديد فقامة الأخ/الرئيس علي عبدالله صالح - رئيس الجمهورية .. داعية الجهات ذات الاختصاص في الدولة إلى دعم مثل هذه المبادرات الوطنية والشبابية لما لذلك من أثر كبير في تشجيع الإبداع الفردي والمؤسسي لدى الشباب . كما تطرقت في كلمتها إلى أن العالم الآن يمر بتغيرات التكيف مع تلك التغيرات وتحدثت عن تنمية شاملة ومواصلة الإصلاحات الاقتصادية والإدارية والمالية لابد من تدريب الكادر البشري المكلف بتنفيذ تلك الإصلاحات وفق عصر العولمة الذي أصبحت فيه القوة البشرية الماهرة والمزودة بأخر ثمار المعرفة المعلوماتية أهم مكونات الاقتصاد والإدارة العامة المعاصرة .

للإسهام في تنفيذ البرنامج الانتخابي لفخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية . ونوه بان المركز الكندي قام بإعداد وتنفيذ برنامج وطني يحمل مسمى (برنامج الرئيس الصالح لتنمية المهارات الإبداعية للقيادات الشبابية) حيث يهدف هذا البرنامج إلى تطوير وتعزيز العمل المؤسسي للمؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني من خلال إعداد وتنفيذ برامج ومشاريع تنمية وبناء القدرات المؤسسية والمعرفية والقيادية ، وفرد القيادات الشبابية في المؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني بالتكنولوجيا المعاصرة والإدارة الحديثة واعدادهم لتحمل مسؤولياتهم في بناء الوطن المرموه تقدمه برقي وعطاءات الشباب والحد من البطالة من خلال تأهيل وتدريب عدد من الشباب في مجالات مطلوبة في سوق العمل وخلق جيل وطني واع ومتفهم مومن بحب الوطن والبنفاق عنه ومواكب ليين الثنائي والعشرين من مايو من خلال حملات التوعية والندوات والدورات المختلفة والتي يتم تنفيذها بالتعاون والتنسيق مع الجهات ذات العلاقة وتمتدح الإنتماء والولاء للوطن من خلال التنمية المتوازنة للشخصية السوية وتشجيع الإبداع وتعزيزه . واستعرض الجبري في كلمته عطاءات وإنجازات البرنامج للفترة السابفة 2007 - 2010م مشيراً إلى أنه قد تم تنمية مهارات وقدرات (1245) موظفاً وموظفة من (10) مؤسسات حكومية هي : وزارة التربية والتعليم ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، وزارة التعليم الفني والتدريب المهني ووزارة الدفاع بالإضافة إلى قيادة الحرس الجمهوري والقوات الخاصة ودائرة التوجيه المعنوي والهيئة العليا للرقابة